تنويع الموارد المالية لتطوير التعليم الجامعى الحكومى بجمهورية مصر العربية فى ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية

إعداد

عبد الستار محروس عبد الستار فايد

مدرس مساعد بقسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم

إشراف

أ.د/ يوسف عبد المعطى مصطفى
أستاذ ورئيس قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم
كلية التربية – جامعة الفيوم

أ.د/ سعيد عبد العال الإمام
أستاذ إدارة الأعمال والإدارة المـــالية
عميد كلية التجارة – جامعة الأزهر

د/ عبير أحمد محمد
مدرس الإدارة التربوية وسياسات التعليم
كلية التربية – جامعة الفيوم

مقدمة :

تعتبر قضية تمويل التعليم الجامعى من القضايا المهمة التى تواجه الكثير من دول العالم رغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادى فى كلٍ منها، وهى قضية متجددة دومًا بسبب التغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى، وارتفاع تكلفة نظام التعليم الجامعى، مما يؤثر فى نسبة المخصصات المالية المرجوة للتعليم الجامعى من الموازنة العامة للدولة.

وفى هذا الصدد أخذت العديد من الجامعات فى تقليل الاعتماد على موازنة الدولة والبحث عن موارد مالية إضافية لتطوير التعليم الجامعى، وأصبح على الجامعات أن تفكر فى أفضل الوسائل لزيادة دخلها بحرية واستقلالية، كأن تقوم بتسويق أبحاث أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم، وتقديم خدمات استشارية مدفوعة الأجر، بالإضافة إلى تأجير المعامل وغيرها من الإمكانات المادية واستخدامها بما يعود على الجامعة بالفائدة.

وفيما يلى عرض لبعض الدراسات المتعلقة بموضوع البحث :

الدراسات السابقة :

١- دراسة (Russell Highan) (٢٠٠٣) بعنوان : تمويل التعليم العالى فى القرن الجديد، هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات تمويل التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية وتحليل جوانب الإنفاق فى ضوء معدلات قيد الطلاب ونصيب الطالب من الدخل القومى

العام، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى لتحليل جوانب الإنفاق على التعليم العالى فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن تمويل التعليم العالى يتزايد وفقًا لتزايد معدلات القيد، وتزداد المدخلات اللازمة لسير العملية التعليمية حفاظًا على جودة مخرجات التعليم.

٢- دراسة السيد محمد أحمد ناس (٢٠٠٤) بعنوان "مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة" ، هدفت الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن للانفاق على التعليم العالى فى مصر، وإلقاء الضوء على أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة فى مجال الإنفاق على التعليم العالى، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، وقد توصلت الدراسة فى نتائجها إلى وضع تصور مقترح يرتكز على زيادة الاعتمادات المالية الحكومية للتعليم العالى، وإعادة النظر فى سياسة الإنفاق على الخدمات الطلابية.

٣- دراسة عبد المنعم محمد عبد الله، محمود مصطفى الشال (٢٠٠٦) بعنوان : تمويل التعليم الجامعى " واقعه وسبل تطويره فى ضوء بعض الخبرات العالمية الحديثة "، هدفت الدراسة إلى رصد واقع تمويل التعليم الجامعى المصرى وذلك لإلقاء الضوء على مشكلاته والعوامل الكامنة ورائها، وتحديد مبادئ تمويل التعليم الجامعى وأسسه فى مصر والعالم، وإلقاء الضوء على أبرز التوجهات الحديثة فى تمويل التعليم الجامعى، وكذلك تحديد السبل المقترحة لتطوير التعليم الجامعى، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى فى دراسة واقع التعليم الجامعى المصرى وتحديد مشكلاته، وقد توصلت الدراسة فى نتائجها إلى مجموعة من السبل المقترحة لتطوير تمويل التعليم الجامعى فى مصر.

٤- دراسة زينب توفيق السيد عليوة (٢٠٠٦) بعنوان : المصادر المكملة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى فى الوطن العربى، هدفت الدراسة إلى التعرف على الطرق والوسائل التى تساعد فى تمويل التعليم الجامعى فى الوطن العربى بجانب التمويل الحكومى، واعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفى وذلك للتوصل إلى أهم الطرق والمصادر المكملة للتمويل الحكومى للجامعات الحكومية فى الوطن العربى، إضافة إلى استخدام المنهج التاريخى لتتبع نشأة وتطور التعليم فى مصر وطرق التمويل كنموذج لإحدى الدول العربية، وقد أظهرت الدراسة فى نتائجها إلى أن تحسين نوعية التعليم فى الوطن العربى لن تتحقق بدون مصادر تمويل أخرى مكملة للتمويل الحكومى.

٥- دراسة (Odebiyi A.&Aina Olabisi) (٢٠٠٧) **بعنوان : طرق بديلة لتمويل التعليم العالى فى نيجيريا**، هدفت الدراسة إلى الكشف عن المصادر البديلة التى يمكنها توفير التمويل المالى اللازم للجامعات النيجيرية، مع التركيز على التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المترتبة عليها، مع دراسة تأثير تلك المصادر البديلة للتمويل على حوكمة الجامعات فى نيجيريا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى والمنهج المقارن، وتوصلت الدراسة فى نتائجها إلى مجموعة من المصادر البديلة لتمويل التعليم الجامعى، من أهمها :

- المنح التى تتلقاها الجامعات من الحكومة (المركزية، الفيدرالية، الولايات المختلفة).
- المصادر والموارد الذاتية للجامعة مثل (المصروفات الدراسية، عوائد الاستثمارات المختلفة،....).
- الأوقاف والهبات المالية.

٦- **دراسة محمد على عزب (٢٠٠٩) بعنوان : تمويل التعليم الجامعى فى مصر وملامح الأزمة وسبل المواجهة " دراسة مستقبلية** "، هدفت الدراسة إلى تجسيد أهم مظاهر وأسباب أزمة تمويل التعليم الجامعى بصفة عامة وفى مصر بصفة خاصة، ووضع سيناريوهات مقترحة للخروج من الأزمة فى ضوء واقع تمويل التعليم الجامعى فى مصر، واعتمد الباحث على المنهج الوصفى التحليلى، كما استخدم أسلوب السيناريو لوضع تصور مستقبلى أو أكثر والمفاضلة بينهما للخروج من أزمة تمويل التعليم الجامعى المصرى.

٧- **دراسة خالد منصور غريب (٢٠١١) بعنوان : استراتيجية مقترحة لتنويع أساليب تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر**، هدفت الدراسة إلى إبراز تحديات البيئة العالمية والبيئة المحلية وانعكاساتها على تمويل التعليم الجامعى الحكومى بمصر، والكشف عن الواقع الراهن لتمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر، بالإضافة إلى تعرف إمكانية تنويع أساليب تمويل التعليم الجامعى الحكومى بمصر على ضوء خبرات بعض الدول، واستخدم الباحث المنهج الوصفى بالإضافة إلى استخدام أسلوب التحليل البيئى S.W.O.T analysis ، كما استخدم أسلوب تحليل الكلفة – المنفعة، وتوصلت الدراسة فى نتائجها إلى وضع استراتيجية مقترحة لتنويع أساليب تمويل التعليم الجامعى فى مصر.

٨- **دراسة يونس حسن عقل (٢٠١٣) بعنوان : تنمية الموارد المالية للجامعات الحكومية المصرية بالتطبيق على جامعة حلوان،** هدفت الدراسة إلى تنمية الموارد المالية للجامعات الحكومية المصرية من خلال بحث إطارها القانونى ومصادرها ومشكلاتها ومقترحات تنميتها، وذلك بالبحث عن مصادر تمويل متعددة وغير تقليدية للجامعات الحكومية المصرية بالتطبيق على جامعة حلوان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى من خلال مراجعة الدراسات والوثائق المتعلقة بمصادر التمويل فى الجامعات المصرية والعالمية، وقد توصلت الدراسة إلى وضع نموذج مقترح للإدارة الرشيدة لأصول الجامعات المصرية الحكومية وتنمية مواردها الذاتية من خلال :

- استخدام نظام الوقف فى الجامعات الحكومية المصرية.
- تفعيل مفهوم الجامعة المنتجة فى الجامعات الحكومية المصرية.
- تنمية الموارد من الأصول المادية غير المستغلة فى الجامعات الحكومية المصرية.
- تبنى الجامعات الحكومية لحاضنات الأعمال والمشروعات الصغيرة وإقامة المشروعات المشتركة.

٩- **دراسة (Alper Goksu, Gonca Gungor Goksub) (٢٠١٥) بعنوان : تحليل مقارن لتمويل التعليم العالى فى بعض الدول،** هدفت الدراسة إلى التعرف على نسبة مساهمة كل من القطاعين الحكومى والخاص فى تمويل التعليم العالى فى بعض الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والاتحاد الأوروبى، والوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين أنظمة تمويل التعليم العالى بتلك الدول، واستخدم الباحث المنهج المقارن لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين أنظمة تمويل التعليم العالى بتلك الدول.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها :

- اختلاف المساهمين فى تمويل التعليم العالى فى كل دولة من دول المقارنة، حيث أن كل دولة لها أنظمتها الخاصة والمميزة فى تمويل وإدارة الموارد المالية بالتعليم العالى.
- نسبة مساهمة القطاع الخاص فى تمويل التعليم العالى أكبر من نسبة مساهمة القطاع الحكومى فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكوريا، بينما القطاع الحكومى هو المسيطر على عملية التمويل فى معظم دول أوروبا.

- تخصص دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) ما يعادل (٢٢)% من موازنتها العامة لصالح مؤسسات التعليم العالى فيها.

مشكلة البحث :

تتحدد مشكلة البحث فى السؤال الرئيس التالى :

كيف يمكن تنويع الموارد المالية لتطوير التعليم الجامعى الحكومى فى جمهورية مصر العربية فى ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية ؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

١. ما الأسس النظرية لتمويل التعليم الجامعى ؟
٢. ما خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال تمويل التعليم الجامعى؟
٣. ما واقع تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى جمهورية مصر العربية ؟
٤. ما الآليات المقترحة لتنويع الموارد المالية لتطوير التعليم الجامعى الحكومى فى جمهورية مصر العربية؟

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

١. التعرف على الأسس النظرية لتمويل التعليم الجامعى.
٢. التعرف على خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال تمويل التعليم الجامعى.
٣. رصد واقع تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى جمهورية مصر العربية.
٤. وضع آليات مقترحة لتنويع الموارد المالية لتطوير التعليم الجامعى الحكومى فى جمهورية مصر العربية.

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الاعتبارات التالية :

١. أهمية مرحلة التعليم الجامعى لما قد تساهم به تلك المرحلة من دور بارز فى مجال التنمية الشاملة للمجتمع وتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية للأفراد.
٢. يعمد البحث إلى تنويع الموارد المالية للتعليم الجامعى الحكومى من أجل تطويره وتحسين نوعية مخرجاته.

٣. يفيد هذا البحث فى تقديم بعض الحلول لمشكلات تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر بما يضمن تحقيق أهداف منظومة التعليم الجامعى وتحقيق أعلى معدلات الإتاحة والجودة.

حدود البحث :

حدود موضوعية : اقتصر البحث الحالى على دراسة واقع تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر من أجل وضع آليات مقترحة لتنويع الموارد المالية لتطوير التعليم الجامعى الحكومى فى ضوء خبرة الولايات المتحدة الأمريكية.

حدود مكانية : اقتصر البحث الحالى على الجامعات الحكومية بجمهورية مصر العربية باستثناء جامعة الأزهر.

منهج البحث :

اعتمد البحث الحالى على المنهج الوصفى التحليلى من أجل رصد واقع تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر، وتحليل خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال تمويل التعليم الجامعى.

خطوات السير فى البحث :

تدرجت معالجة موضوع هذا البحث وفقًا لما يلى :

١- الجانب النظرى، ويشمل :

أولًا : واقع تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر.

ثانيًا : خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال تمويل التعليم الجامعى.

٢- آليات مقترحة لتنويع الموارد المالية بالتعليم الجامعى الحكومى.

١- الجانب النظرى

أولًا : واقع تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر

قبل عرض واقع تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر ينبغى الإشارة إلى المفاهيم المتعددة للتمويل، واتجاهاته فى مؤسسات التعليم الجامعى.

مفهوم التمويل Financing :

هناك تعريفات عديدة ذكرت لمفهوم التمويل، منها :

- هو تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية.
- هو الوظيفة الإدارية التى تختص بعمليات التخطيط للأموال والحصول عليها من مصادر التمويل المناسبة لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة لأداء الأنشطة المختلفة، بما يساعد على تحقيق أهداف هذه الأنشطة، وتحقيق التوازن بين الرغبات المتعارضة للفئات المؤثرة فى نجاح المنظومة واستمرارها.

مفهوم تمويل التعليم الجامعى Higher Education Financing :

ذكرت تعريفات عديدة لمفهوم تمويل التعليم الجامعى، منها :

- إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات الجامعات كافة؛ حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاقتصادية والعلمية والبحثية والاجتماعية.
- عملية توفير الموارد والاحتياجات المالية والنقدية المباشرة وغير المباشرة التى يحتاج إليها التعليم الجامعى، حتى يحقق أهدافه بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

واستنادًا إلى ما سبق يمكن تعريف تمويل التعليم الجامعى إجرائيًا بأنه " عملية مقصودة ومخطط لها تقوم بها إدارة المؤسسات الجامعية الحكومية للحصول على الأموال من مصادر مختلفة حكومية كانت أو غير حكومية، للوفاء باحتياجات الجامعة التعليمية والفنية والإدارية، والعمل على تنمية تلك الأموال وإدارتها بفاعلية لتحقيق أفضل عائد بأقل تكلفة ممكنة ".

اتجاهات تمويل التعليم الجامعى

يوجد عدد كبير من الاتجاهات فى تمويل التعليم الجامعى فى جميع دول العالم المتقدم والنامى، وفيما يلى عرض لأهم هذه الاتجاهات :

أ- اتجاه التمويل الحكومى Public Governmental Financing :

يؤكد هذا الاتجاه على أن تمويل التعليم الجامعى مسئولية الدولة، حيث يؤكد على أن الإنفاق الحكومى على التعليم الجامعى يحافظ على نوعية التعليم الجامعى وجودته، لأن الإنفاق الخاص يسعى إلى زيادة الأرباح ولو كان ذلك على حساب النوعية، وأن المجانية ليست سبب التدهور وإنما خفض الإنفاق يؤدى إلى ذلك، كما أن هناك حاجة إلى توفير المزيد من الموارد

المالية للتعليم الجامعى مع ترشيد إنفاقها وتوجيه بعض الموارد المالية للتعليم بدل الإنفاق على قطاعات أخرى أقل أهمية.

ب- اتجاه التمويل الخاص Private sector financing :

يرى أنصار هذا الاتجاه أن إلغاء مجانية التعليم الجامعى سيؤدى إلى تحسين نوعيته، وذلك لأن المجانية أظهرت عجز الدولة عن الإنفاق الكافى على العملية التعليمية، كما أنها حالت دون مشاركة الآباء في مسئولية تعليم أبنائهم، وعدم اجتهاد هؤلاء الأبناء فى التحصيل الدراسى، ولتصحيح هذا الوضع يجب تحميلهم نفقات تعليمهم.

فالتعليم الجامعى من وجهة نظر هذا الاتجاه هو مشروع استثمارى، وكما تصرف أموال فلابد له من عائد ومردود اقتصادى، كما أن التمويل الخاص للجامعات يجعلها أقدر على تلبية الاحتياجات المجتمعية واحتياجات سوق العمل، ويساعدها على تحسين مستويات الجودة.

كما أن دفع مصروفات التعليم الجامعى يعمل على تخفيض نسبة القيد، وخفض الطلب المتزايد على التعليم الجامعى وخاصة عند جمود سوق التوظيف، كما يعتبر حلًا لفشل التعليم الجامعى الحكومى فى تحقيق أهدافه، وتخفيف الضغط المالى عليها.

لذا يجب أن ترفع الدولة يدها عن التعليم الجامعى ويصبح مسئولية القطاع الخاص، وذلك بأن يتولى الجوانب المالية والإدارية للجامعات وينظم شئونها.

يتضح مما سبق أن هذا الاتجاه يؤكد على دور التمويل الخاص فى تحقيق القيمة الاقتصادية للتعليم الجامعى ودوره فى زيادة الدخل وفرص العمل والإنتاجية؛ لذا وجب التخطيط لمثل هذا التوجه الذى يتزايد يومًا بعد يوم.

جـ- اتجاه التمويل المختلط Mixed financing :

يؤكد هذا الاتجاه على ضرورة مساهمة كلًا من القطاعين الحكومى والخاص فى تمويل التعليم الجامعى، والجمع بين مميزات التمويل الحكومى والتمويل الخاص، وإفساح المجال أمام الجامعات فى البحث عن موارد مالية إضافية من مصادر متنوعة، خاصة فى ظل التغيرات والتحديات التى تواجه الجامعات فى الوقت الحاضر.

وعلى الرغم من اتفاق أنصار هذا الاتجاه على ضرورة التمويل المختلط للتعليم الجامعى، إلا أنهم أقروا بوجود صعوبة فى تحديد مساهمة كل من القطاعين العام والخاص فى تمويل

التعليم الجامعى، حيث أكد بعضهم أن يكون هناك تمويل مختلط يساهم فيه كل فريق بقدر من الفوائد التي تعود عليه من التعليم الجامعى.

مبررات تنويع الموارد المالية للتعليم الجامعى الحكومى فى مصر

من أهم المبررات الداعية لتنويع الموارد المالية للتعليم الجامعى الحكومى، ما يلى :

- تأكيد دستور ٢٠١٤ الجديد علي جودة التعليم ومجانيته فى مراحله المختلفة وفى كل مؤسسات الدولة التعليمية، حيث أن جودة الخدمات التعليمية بالجامعات تحتاج إلى نفقات لا تكفى لها اعتمادات الجامعات الحكومية فى الموازنة العامة للدولة.
- تزايد أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات الحكومية من خلال مكتب التنسيق بمتوالية هندسية وتزايد المقاعد الدراسية والمدخلات الجامعية بمتوالية حسابية دون مراعاة الموارد المالية للجامعات فى ظل عدم كفاية الاعتمادات المالية التى تخصصها الدولة للجامعات.
- ارتفاع تكلفة التعليم الجامعى نظرًا لزيادة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والمترتب على صدور تعديل قانون تنظيم الجامعات بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠١٢، ودخول تقنيات تعليمية مكلفة وسريعة التغير نتيجة للانفجار المعرفى والتطور التقنى.
- أن الموارد الذاتية من الوحدات والصناديق ذات الطابع الخاص لا تغطى فى المتوسط أكثر من (١٥)% من النفقات الجارية للجامعات الحكومية.
- عدم قدرة الجامعات الحكومية على زيادة رسوم الخدمات الجامعية مثل رسوم القيد ورسوم الامتحانات ورسوم الحصول على وثائق التخرج إلا بالقانون.
- تقوية اعتماد الجامعات الحكومية على مواردها المالية للمساهمة فى تطبيق استقلالها المالى والإدارى.

مصادر تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر

أولًا : المصادر الأساسية :

تتمثل تلك المصادر فى الإعانة الحكومية فى الموازنة العامة للدولة، وأموال الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص، والتى نشأت بموجب القانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣، حيث نصت المادة (٢٠) من قانون الموازنة العامة على منح رئيس الجمهورية وحده صلاحية إنشاء صناديق خاصة لمواجهة الظروف الطارئة وتكون خارج الموازنة العامة للدولة، وبعد ذلك تعددت القوانين التى تسمح بإنشاء الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص والتى كان من

بينها قانون تنظيم الجامعات والذى نصت أحد مواده على حق رئيس الجامعة بإنشاء وحدات ذات طابع خاص، وقد تم التوسع فى هذه الوحدات بالجامعات الحكومية حتى وصل عددها إلى (٢٣١) حسابًا بالعملة المحلية، و (٢٦١) حسابًا بالعملة الأجنبية وجملة أرصدتها بلغت (٤,١) مليار جنيه مصرى وذلك طبقًا لتقرير البنك المركزى والجهاز المركزى للمحاسبات، حتى أن جامعة واحدة مثل جامعة المنوفية بها (٤٩) وحدة ذات طابع خاص.

ثانيًا : المصادر الثانوية

تسهم المصادر الثانوية فى تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى مصر بنسبة قليلة ومحدودة، وهى كالتالى :

أ-الرسوم الدراسية :

وهي عبارة عن المبالغ التي يدفعها الطلاب فى شكل رسوم مساهمةً فى تكلفة تعليمهم، حيث أن المساهمة فى التكلفة مازالت رمزية فى الجامعات المصرية الحكومية، وقد ارتبطت هذه المساهمة الضئيلة للرسوم الدراسية بمجانية التعليم الذى شهدته الجامعات المصرية منذ عام ١٩٥٢ وحتى الآن، وجاء ذلك تطبيقًا لنصوص جميع الدساتير المصرية والتى كان آخرها دستور ٢٠١٤.

والجدول التالى يوضح مقدار الرسوم الدراسية التى يسددها طلاب إحدى الكليات النظرية، وآخر لطلاب إحدى الكليات العملية فى العام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦ :

جدول (١) بيان بالرسوم الدراسية لطلاب الفرقة الأولى بكلية التربية جامعة الفيوم للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦

الرسوم الدراسية للفرقة الأولى بكلية التربية		
البيان	جنيه	ق
٣٣ ع.ح	١٥	٥٠
صندوق خدمات اجتماعية بالكلية	٢٠	
تحسين الخدمات التعليمية	١٠٢	
خدمات طبية	٣٠	
صيانة مبانى	٢٠	
تطوير التعليم	٦٠	
رسم براءة	٣٠	
اختبار شخصى	٥٠	
دعم الأنشطة الطلابية بالجامعة	١٠	
رسم الكارنيه	١٠	
خدمات الكترونية	٢٠	
الإجمالى	٣٧٠	٥٠

جدول (٢) بيان بالرسوم الدراسية لطلاب الفرقة الأولى بكلية الزراعة جامعة الفيوم للعام الدراسى ٢٠١٥/٢٠١٦

الرسوم الدراسية للفرقة الأولى بكلية الزراعة		
البيان	جنيه	ق
٣٣ ع.ح	١٣	٥٠
صندوق خدمات اجتماعية بالكلية	٢٠	
صيانة جامعة	٢٠	
خدمات طبية	٣٠	
تطوير جامعة	٣٠	
تطوير كلية	٣٠	
رفع كلية	١	
رفع جامعة	١١٦	
دعم الأنشطة الطلابية بالجامعة	١٠	
رسم الشهادة	٣٠	
تكنولوجيا المعلومات	٢٠	
الإجمالى	٣٢٠	٥٠

وبالنظر إلى الجدولين يلاحظ أن جملة مايدفعه الطالب يوزع على عدة بنود منها، صندوق خدمات اجتماعية، وصيانة مبانى، ودعم الأنشطة الطلابية، إلا أن قيمة المبالغ التى تورد إلى وزارة المالية ضئيلة للغاية، حيث يورد لها مبلغ (١٥,٥) جنيه تحت مسمى (ع.ح) بالكليات النظرية، وتبلغ بالكليات العملية (١٣,٥) جنيه عن كل طالب، وباقى الرسوم تورد لصالح الصناديق الخاصة للجامعة.

كما يتضح من الجدولين السابقين أنه على الرغم من زيادة المصروفات الدراسية بشكل نسبى فى آخر عشر سنوات إلا أنها مازالت منخفضة نسبيًا بالمقارنة مع التكلفة الفعلية للطالب فى العام الدراسي الواحد والتى وصلت إلى (١٤٣٣٤) جنيهًا فى العام الجامعى ٢٠١٥/٢٠١٤، مما يحتم ضرورة إعادة النظر فى فرض رسوم دراسية تتناسب مع المستجدات التعليمية والاجتماعية، وتحريك قيمة هذه الرسوم حتى تتناسب مع الخدمة المقدمة للطلاب.

ب-تمويل من القروض والتبرعات الأهلية والجهود الذاتية :

تحصل الجامعات الحكومية في مصر على بعض مواردها المالية من خلال حث الأفراد القادرين والهيئات ورجال الأعمال على التبرع للتعليم الجامعى بالأموال أو بالأجهزة التقنية الحديثة، وإقامة المعامل وتجهيزها بالمعدات اللازمة أو لإقامة الكليات أو التبرع بالأرض وغيرها من صور التبرع المتعددة.

جـ-تمويل من القروض والمنح الخارجية :

تحصل كثير من مؤسسات التعليم الجامعى الحكومى فى مصر على بعض مواردها المالية من مصادر خارجية، سواء كانت هذه المصادر فى صورة قروض أو منح دراسية أو هبات أو معونات أجنبية تقدمها بعض الحكومات أو المنظمات الدولية.

ففى ظل التوجه نحو تطوير التعليم الجامعى اتجهت الكثير من الحكومات إلى تقديم المنح المختلفة للجامعات المصرية، وساهمت فى ذلك العديد من المؤسسات والشركات والمنظمات العالمية بهدف ابتعاث الطلاب المصريين إلى دول أجنبية لتدريبهم فى المجالات التى يندر وجودها محليًا، وقد بلغت نسبة التمويل لمؤسسات التعليم الجامعى والعالى من هذا المصدر نحو (٧)% فى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦، ورغم تغيرها بالزيادة أو بالنقص فإن هناك جهودًا تبذلها الدولة للاستفادة من المنح الخارجية المتاحة لتمويل تطوير التعليم الجامعى، وإنشاء عقود مشاركة وتعاون مع دول ومؤسسات مختلفة لتطوير التعليم وتقديم برامج جديدة.

ثالثًا : مصادر التمويل الذاتى

قامت الحكومة المصرية فى السنوات الأخيرة بتشجيع الجامعات الحكومية على تنويع مصادر مواردها المالية بخــلاف ما تحصل عليه من موازنة الــدولة من خــلال التبرعات والبحوث التعاقدية والاستشارات وبرامج التعليم المستمر وغيرها من الأنشطة المتنوعة.

وتشير التقديرات إلى أن الجامعات الحكومية تتمكن بشكل إجمالى من تغطية نحو (١٥)% من مواردها المالية من خلال دخل تحصل عليه من مصادر ذاتية وإضافية.

وتتمثل مصادر التمويل الذاتى للجامعات الحكومية فى المراكز الجامعية المتخصصة والوحدات ذات الطابع الخاص، وبرامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، والبرامج الأكاديمية باللغات الأجنبية أو فى التخصصات الجديدة، وبرامج الانتساب الموجه وإيرادات تعليم الطلبة الوافدين، بالإضافة إلى التعليم الجامعى الخاص.

ثانيًا : خبرة الولايات المتحدة الأمريكية فى تمويل التعليم الجامعى

لقد استطاعت الجامعات الأمريكية اتخاذ الاستراتيجيات التى تهتم بالبحث عن مصادر تمويلية خارجية ودعم الروابط بين الإدارات الأكاديمية والمؤسسية، ويعد نموذج لامركزية المسئولية الإدارية والمالية Responsibility Center Budgeting اتجاه متبع للحد من مركزية الإدارة داخل الجامعات الأمريكية، والذى يعتمد على تقسيم الجامعة إلى عدد من الوحدات الأكاديمية التنفيذية المساندة، تكون كل منها مسئولة عن توفير الموارد المالية الخاصة بها، وعن إدارة نفقاتها، وتقوم تلك الوحدات بتنفيذ مهمة ثلاثية الأبعاد تشمل التعليم والبحث العلمى والخدمة العامة، وهى تحصل على مواردها المالية من مصروفات الطلاب، والرسوم ومخصصات الولاية، علاوة على المنح والعقود والتبرعات وهبات الأوقاف، وما تتقاضاه من الوحدات الأخرى نظير خدماتها، وتقوم الإدارة المركزية بتعريف الأهداف الشاملة للجامعة، كما تقوم بالتنسيق بين تلك الوحدات، وتحديد اعتماداتها المالية لتقوية دورها فى تحقيق تلك الأهداف.

ومن أهم مبررات استخدام نظام لامركزية المسئولية الإدارية والمالية بالجامعات الأمريكية، ما يلى :

- بما أن دخل الجامعة يكاد أن يكون – فى مجموعه – مولدًا من جانب الأقسام، كما أن هذا الدخل – فى معظمه– يتم إنفاقه بواسطتها فمن الملائم أن تكون معظم القرارات المتعلقة بالإنفاق صادرة من تلك الأقسام.
- يقوم رئيس القسم وأساتذته بتصميم وتنفيذ المقررات الأكاديمية والبرامج البحثية، ولا يقتصر وضعهم على أنهم خبراء فى تخصصات القسم فحسب، بل هم أقرب ما يكون للمشكلات اليومية، وللتحديات التى تؤثر على الإيرادات والمصروفات.
- أن وضع سلطة القرار المالى فى يد الأقسام يسهل الاستجابة السريعة لحل المشكلات، ومواجهة التحديات المتجددة وغير المحددة.
- أن حوافز حل المشكلات ومواجهة التحديات المتغيرة وغير المحددة يصبح لها تأثير أكبر عندما تكون المسئولية موزعة بشكل متسع للغاية (مبدأ المعاونة)، كما يكون لدى أعضاء هيئة التدريس إحساس أقوى بالمسئولية، والتحكم فى مصيرهم ومصير أقسامهم، مما يرفع من روحهم المعنوية.
- إذا تعددت احتياجات القسم فإن سلطة رئيس القسم المالية تسمح له بتركيز الموارد على تلبية تلك الاحتياجات بدرجة أسرع وأكثر فعالية.

وهناك مجموعة من المبادئ العامة لتمكين تطبيق لامركزية المسئولية الإدارية والمالية من تحقيق أهدافها، يمكن تلخيصها فيما يلى :

- ينبغى أن تكون الخطة الأكاديمية هى الأساس الأول لصنع القرار، وأن تتضمن تلك الخطة مناخًا يجمع بين الامتياز والمساءلة، مما يتطلب مواصلة التقويم الداخلى والخارجى لجودة البرامج، وللقيمة المستفادة منها، مع تنفيذ نظم المساءلة والمحاسبية.
- أن نجاح هذا النموذج لا يتحقق إلا بالإدارة القوية، والقيادة الفعالة، وسداد رأى الإداريين فى صنع القرار.
- أن تعيش إدارة الجامعة طبقًا لمبادئ اللامركزية، بما فى ذلك التمويل الكافى للمبانى والمعدات والأجهزة والمكتبات فى حدود القدرات المالية والفكرية للوحدات الأكاديمية.
- ينبغى السماح للوحدات الأكاديمية بنقل ما تبقى من اعتمادات آخر العام إلى الأعوام التالية، إذ أن هذا أفضل من مبدأ إنفاق الاعتماد وإلا ضاع عليك Use It Or Lose It الذى تتبعه النظم المركزية كما هو الحال فى مصر.

يتضح مما سبق أن تطبيق مبدأ لامركزية المسئولية الإدارية والمالية بجامعات الولايات المتحدة الأمريكية قد حقق العديد من المزايا من بينها :

- الحوافز المتأصلة فى هذا النموذج، لمضاعفة الدخل، مع الحد من المصاريف غير الضرورية، مما يرفع من جودة الوحدات الأكاديمية ويزيد بالتالى من مواردها المالية.
- المساءلة فى استخدام الموارد والقدرة على المتابعة الدقيقة لذلك الاستخدام؛ حيث أن نظام اللامركزية هذا يُخضع العمداء ورؤساء الأقسام للمساءلة أمام إدارة الجامعة عن مدى كفاءة القيادة الإدارية والمالية فى تخطيط وتنفيذ خطة الجامعة الأكاديمية، بينما يسمح لهم هذا النظام بمتابعة كيفية صرف الاعتمادات بدقة والحكم على مبررات أوجه الإنفاق المختلفة.
- قدرة الوحدات الأكاديمية على نقل الاعتمادات بين أبواب الصرف المختلفة؛ لمواجهة العجز غير المتوقع فى الميزانية، أو عند الحاجة إلى نقل الاعتمادات من مجال لآخر لأى سبب كان.
- القدرة على تمويل المبادرات المستجدة من ميزانية البرامج الجارية، إذا كان فى وسع تلك البرامج توليد موارد مالية جديدة بعد تغطية كافة المصروفات.
- القدرة على استخدام الاعتمادات المتبقية على مر الأعوام كأداة للتخطيط التنموى على المدى البعيد.

مصادر تمويل التعليم الجامعى بالولايات المتحدة الأمريكية :

يتم تمويل التعليم الجامعى الحكومى فى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المصادر التالية:

أولاً : المصادر الأساسية

يأخذ التمويل الحكومى المقدم للجامعات الأمريكية من هذه الجهات عدة أشكال، وهى :

١- التمويل المشترك بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية :

تسهم الحكومة الفيدرالية بالجزء الأكبر من الموارد المالية للجامعات الحكومية بنسبة (١١)% وبنسبة (١٤)% للجامعات الخاصة، ويأتى التمويل على شكل مساعدات مالية للطلاب أو تمويل مشروعات بحثية، فى حين تمول حكومات الولايات المختلفة الجامعات الحكومية بنسبة (٣٦)% من جملة الإيرادات وتوجه نسبة (٢)% للجامعات الخاصة، وبشكل عام يتم توجيه

الموارد المالية نحو تشغيل العمليات الأساسية بالجامعات، وتعد الحكومات المحلية مصدرًا ثانويًا للتمويل بنسبة (٤)% للجامعات الحكومية ونسبة (١)% للجامعات الخاصة.

ويوضح الشكل التالى نصيب التعليم العالى من جملة الإنفاق العام بالولايات المتحدة الأمريكية وذلك فى العام المالى ٢٠١٣ :

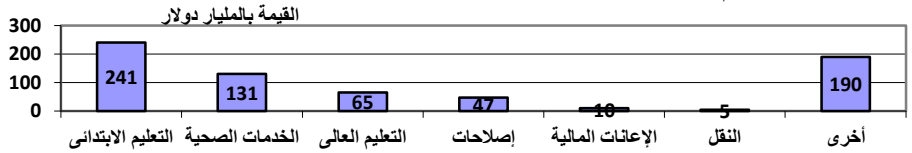

شكل (١)

نصيب التعليم العالى من الميزانية الفيدرالية الأمريكية للعام المالى ٢٠١٣

يتضح من الشكل السابق أنه على الرغم من أن نصيب التعليم العالى يشكل حوالى (٢)% من إجمالى الميزانية العامة، إلا أن برامج التعليم العالى تشكل حصة كبيرة من الاستثمارات فى قطاع التعليم الفيدرالى، حيث يأتى نصيب التعليم العالى من التمويل فى الترتيب الثالث بعد التعليم الابتدائى والثانوى والخدمات الصحية.

وتسهم كل من الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية بنسب متفاوتة فى تمويل التعليم العالى، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالى :

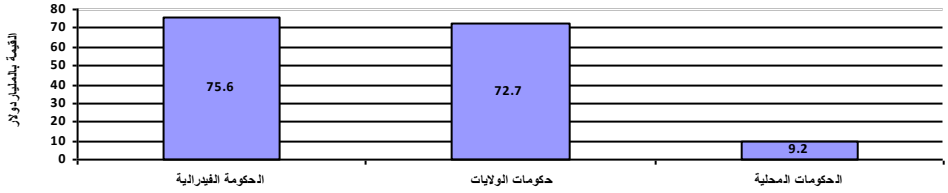

شكل (٢)

نصيب التعليم العالى من التمويل على مستوى الحكومة الفيدرلية وحكومات الولايات والحكومات المحلية فى العام المالى ٢٠١٣

يتضح من الشكل السابق أن الإنفاق الفيدرالى على البرامج الرئيسية للتعليم العالى بلغ (٧٥,٦) مليار دولار، كما ساهمت حكومات الولايات بنحو (٧٢,٢) مليار دولار، فى حين كانت مساهمة الحكومات المحلية هى الأقل بقيمة (٩,٢) مليار دولار.

وعلى الرغم من أن حجم التمويل الفيدرالى متقارب تمامًا مع تمويل الولايات إلا أن كل منهم يوجه لأغراض متباينة، فالحكومة الفيدرالية تركز على تقديم مساعدات مالية للطلاب وتمويل

المشروعات البحثية فى حين أن حكومات الولايات تمول الجامعات مباشرة مع نسبة قليلة موجهة للبحث العلمى والمساعدات المالية، أما التمويل المحلى يوجه إلى دعم وتشغيل كليات المجتمع.

٢- القروض الطلابية :

تتمثل أنواع القروض الطلابية فى الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالى :

- **القروض التجارية :** وتأخذ هذه القروض شكل قرض مضمون برهن، أو على شكل قرض مصرفى عادى بمعدل الفائدة المتداول فى السوق، وتعطى هذه القروض مهلة للسداد بشرط تحديد المدة الزمنية المعطاه للسداد.
- **القروض المرتبطة بمستوى الدخل :** وفيه يكون تسديد القرض مرتبطًا بالدخل الحقيقى للمقترض، وتأخذ هذه القروض شكلين، الشكل الأول يتم فيه دفع الأقساط واجبة السداد أو خفضها تبعًا لمستوى الدخل الذى يصل إليه المقترض، أما الشكل الثانى يتم من خلاله تسديد القروض بسرعة متفاوتة تبعًا لمستوى دخل المقترض، فيسدد الأغنياء كل ستة أشهر، بينما يسدد الفقراء على فترات أطول.
- **القروض الطلابية الفيدرالية Federal Student Loans :**

تقدم الحكومة الفيدرالية ممثلة فى مكتب التعليم بتقديم برنامجين للقروض الطلابية، يمكن التعرف عليهم على النحو التالى :

أ- برنامج " وليام د.فورد " للقروض المباشرة The William D.Ford Direct Loan Program :

وهو أكبر برنامج للقروض الطلابية الاتحادية، وهناك أربعة أنواع من القروض المباشرة، هى:

أ-١ القروض المدعومة Direct Subsidized Loans : والتى تقدم للطلاب الجامعيين الذين لديهم ما يثبت حاجتهم إلى المساعدة المالية فى تغطية تكاليف تعليمهم الجامعى، والتى تتراوح قيمتها من (٥٥٠٠) دولار إلى (١٢٥٠٠) دولار فى السنة طبقًا لشروط معينة منها مدة الدراسة بالجامعة.

أ-٢ القروض غير المدعومة Direct Unsubsidized Loans : والتى تقدم للطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا الذين ليس لديهم ما يثبت حاجتهم إلى

المساعدة المالية ليكون مؤهل للحصول على القرض، والتى تتراوح قيمتها للطالب الجامعى من (٥٥٠٠) دولار إلى (١٢٥٠٠) دولار فى السنة طبقًا لشروط معينة منها مدة الدراسة بالجامعة، وتصل إلى (٢٠٥٠٠) دولار سنويًا للخريجين.

أ-٣ القروض الإضافية Direct Plus Loans : وهى القروض التى تقدم للخريجين أو لأولياء أمور الطلاب الجامعيين، وتعتمد على مساعدتهم فى دفع نفقات تعليمهم والتى لا تشملها المساعدات المالية الأخرى.

أ-٤ القروض المدمجة Direct Consolidation Loans : هذه القروض تسمح للطالب بدمج عدة قروض فيدرالية فى قرض واحد مع التمتع بدفع قسط واحد شهرى بدلًا من دفع عدة أقساط متفاوتة.

ب- برنامج " بيركنز " للقروض الفيدرالية The Federal Perkins Loan Program :

هو برنامج قروض للطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا، وتعتمد قيمة القرض المقدم للطالب على وجود حاجة مالية استثنائية وتوافر الأموال لدى الجهة المقرضة وحجم المساعدات المالية الأخرى التى حصل عليها الطالب، وفى إطار هذا البرنامج تكون الكلية أو الجامعة هى الجهة المقرضة، وهى قروض منخفضة الفائدة من القروض الطلابية الاتحادية بمعدل فائدة (٥)%، وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الجامعات ليست مشتركة فى هذا البرنامج وعلى الطالب أن يتحقق من أن كليته أو جامعته مشتركة فيه، وتصل قيمة هذه القروض للطلاب الجامعيين إلى (٥٥٠٠) دولار فى السنة، وتصل إلى (٨٠٠٠) دولار فى السنة بالنسبة للخريجين.

- **برامج الولايات للقروض :**

توفر مختلف الولايات قروضًا سواء للطلاب أو أولياء الأمور من أبناء الولاية، وتختلف قيمة القرض من ولاية لأخرى، فمثلًا فى ولاية كنتكى يمكن للأب أن يقترض حوالى (١٥٠٠٠) دولار فى العام وبحد أقصى (٤٠٠٠٠) دولار خلال سنوات دراسة ابنه فى التعليم.

وتطبق الولايات المتحدة الأمريكية برامج ناجحة لإقراض الطلاب فى مختلف المراحل التعليمية، ومن أهم هذه البرامج :

(١) برنامج إقراض طلاب التعليم الجامعى بالولايات المتحدة الأمريكية :

تم تطبيق هذا البرنامج عام ٢٠٠٠ ، ويعمل على تقديم قروضًا تقليدية لجميع الطلاب الذين يحتاجون إلى تمويل بما فيهم الطلاب الذين ينتمون إلى القسم الأعلى من الطبقة المتوسطة، والذين يدرسون فى جامعات خاصة باهظة التكاليف، وتكون هذه القروض بمعدل فائدة منخفض جدًا بدعم من الحـكومة الفيدرالية التى تتحمل الفائدة أثناء فترة الدراسة بالنسبة للطلاب الفقراء، كما تتحمل المخاطرة بالنسبة لجميع الطلاب، ويتم تقديم معظم هذه القروض من قبل البنوك الخاصة، كما تقدم الحكومة الفيدرالية فى بعض الأحيان القروض إلى الطلاب بشكل مباشر.

(٢) برنامج ستانفورد للقروض :

يعد برنامج ستانفورد للقروض من أهم البرامج التى تقدم قروضًا للطلاب فى مرحلة التعليم الجامعى، فهو معد بطريقة جاذبة مع الكثير من التسهيلات، حيث تتاح القروض لتغطية تكاليف تعليم الطالب ونفقات المعيشة والكتب والمواصلات، ويتوقف رد قيمة القرض على حسب الدخل بعد التخرج، وينقسم هذا البرنامج إلى نوعين، الأول "مباشر" أى قروض مباشرة للطلاب من القطاع الفيدرالى للتعليم الجامعى، بينما النوع الثانى " تأمينى" مقدم من بنوك خاصة، حيث تضمن الحكومة الدفع وتتحمل مخاطر عدم السداد.

وهكذا نجد أن القروض الدراسية منتشرة بشكل كبير فى الولايات المتحدة الأمريكية، لمساعدة الطلاب على تمويل دراستهم الحالية مقابل دخلهم المستقبلى، وخاصة غير القادرين على دفع تكاليف الدراسة، كما تبين أن تطبيق نظام القروض بالجامعات الأمريكية قد حقق قدرًا كبيرًا من الكفاءة والعدالة، إذ أن الطلاب الذين تم منحهم قروضًا كانوا أكثر حرصًا على اختيار مجال دراستهم وعلى إنجازها بأسرع ما يمكن وبكفاءة عالية، تجنبًا لمزيد من الاقتراض.

٣ – العمل أثناء الدراسة Work–Study Jobs :

توفر الحكومة الفيدرالية بعض الوظائف للطلاب الجامعيين أو الخريجين الذين فى حاجة للمساعدة المالية بدوام جزئى أو كلى أثناء الدراسة، وذلك للمساعدة فى كسب المال اللازم لدفع مصاريف دراستهم الجامعية، ويشجع هذا البرنامج عمل الطلاب فى مجال خدمة المجتمع أو فى الأعمال المتعلقة بمجال وطبيعة دراستهم الجامعية، وقد يكون العمل داخل

الحرم الجامعى وفى هذه الحالة يعمل الطالب لصالح كليته، وقد يكون خارج الحرم الجامعى وفى هذه الحالة عادةً ما يكون صاحب العمل منظمة خاصة غير هادفة للربح أو هيئة عامة، وسوف يحصل الطالب فى هذه الوظائف ما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور بالولاية، وعادة ما يكون الدخل معتمدًا على نوع العمل والمهارات المطلوبة لهذا العمل.

٤- الضرائب التعليمية :

تعتبر الضرائب التعليمية أحد المصادر المهمة فى تمويل التعليم الجامعى والإنفاق عليه، وهذه الضرائب تأخذ صوراً متعددة منها الضرائب التجارية والتى تسهم بحوالى (٢,٥)% من جملة رواتب العاملين بمؤسسات التعليم المختلفة، وضرائب اليانصيب التى تسهم فى تمويل المشروعات التعليمية، وضريبة الملكية، وضريبة المبيعات العامة، والضرائب العقارية، وضريبة الدخل التى تفرضها الحكومة الفيدرالية.

وتعتبر هذه الضرائب التى تفرضها الولايات من مصادر دعم التعليم الجامعى فى الولاية، وتتوقف قيمة هذه الضرائب على مستوى دخل الفرد، وعلى الوضع المالى بكل ولاية، وعلى السياسات التعليمية بها، وعلى حجم ونسبة أعداد مؤسسات التعليم الجامعى بالولاية.

ثانيًا : المصادر الثانوية

١-المصروفات الدراسية Tuition Fees :

تتحدد قيمة المصروفات الدراسية تبعًا للجامعة التى يلتحق بها الطالب أو الدرجة العلمية التى سيحصل عليها، وقد ارتفعت المصروفات الدراسية بالكليات الحكومية بنسبة (١٤)%، أما المعاهد البحثية ذات الأربع سنوات فازدادت فيها الرسوم الدراسية بنسبة (٥٧)%، وتتراوح قيمتها من (١٠٠٠ دولار) إلى (٣٥٠٠٠ دولار) أو أكثر تبعًا لنوع الكلية أو المعهد ونوع الدراسة، وتعتبر هذه المصروفات عادية إذا ما قورنت بما سوف يتقاضاه الطالب عن عمله بعد التخرج، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد الحاصل على البكالوريوس فى سن من (٣٥-٤٤) عام حوالى (٥٢٨٣٩) دولار سنويًا فى عام ٢٠١٣.

وتشكل المصروفات الدراسية حوالى (١٩)% من جملة الموارد المالية فى الجامعات الحكومية، بينما تقدر بنحو (٤٢)% فى الجامعات الخاصة، وهو المصدر الأكبر للموارد المالية فيها، وعلى الرغم من صغر حجم المصروفات الدراسية فى الجامعات الحكومية إلا أنها تشكل مصدر دخل مهم لها.

٢-السندات الدراسية Vouchers :

يقوم هذا النظام على تقديم الحكومة الأمريكية لسندات تعليمية للطلاب تتيح لهم فرص الاختيار بين الجامعات، كما يتيح للجامعات الأفضل فى أمريكا أن تستقطب أكبر عدد من الطلاب لديها، ويسهم نظام السندات فى إيجاد خدمات متنوعة ويعزز التنافس بين مؤسسات التعليم الجامعى، مما يزيد من تحمل الجامعات لمسئولياتها تجاه الطلاب ويجعلها تبحث عن الجودة التى تجتذب أكبر عدد من الطلاب الذين يدفعون نفقات تعليمهم.

٣-المشروعات البحثية التعاقدية Contractual Research Projects :

تقوم الحكومة الأمريكية باستقطاع نسبة لصالح الجامعات من ميزانية البحوث التى تجرى فى الجامعات والممولة من الحكومة الفيدرالية أو أى جهة أخرى كرسوم واجبة، على أن تستخدم حصيلة هذه الرسوم والتى حددت بنسبة (٢٦)% فى تغطية المشروعات البحثية الجامعية التى لم تمول بصفة مباشرة، وتحسين الخدمات الجامعية، كما تقوم الجامعات بالتعاقد مع الوزارات وسلطات الحكم المحلى والشركات الأجنبية، ويوجد فى كل جامعة مكتب اتصال خاص يذهب ممثلوه إلى الجهات المختلفة للحصول على عقود المشروعات من الشركات والمصانع، فعلى سبيل المثال، قامت جامعة نيويورك بزيادة ميزانيتها ومواردها المالية من خلال بيع خدماتها إلى الولاية نفسها.

٤-المنح والهبات Grants and Donations :

يتم تقديم الهبات والمنح على مستوى الولايات وعلى مستوى فيدرالى وأيضًا على مستوى المعاهد والكليات وذلك على أساس مستوى دخل أسر الطلاب ومستواهم العلمى بما يتيح لأبناء الأسر الفقيرة الاستمرار فى التعليم، بالإضافة إلى توفير هذه المنح للطلاب المتفوقين علميًا بصرف النظر عن مستوى دخول أسرهم.

وبشكل أساسى يمكن القول بأن الجامعات الأمريكية تستفيد من أموال المنح والهبات الخيرية المقدمة لها فى تغطية تكاليف :

- الإنفاق على تقديم المنح الدراسية للطلاب المتفوقين والمتميزين وذوى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدنية.
- الإنفاق على الأبنية والمنشآت والمعدات والأجهزة الجامعية.
- تمويل أنشطة التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع.

- تعزيز وتدعيم الأوقاف المالية للجامعة.

أنواع المنح الفيدرالية Federal Student Grants :

تقدم المنح الفيدرالية للطلاب الأمريكيين فقط وفى بعض الأحيان يمكن أن يستفيد منها بعض الطلاب الأجانب وفقًا لشروط محددة، وتأخذ تلك المنح عدة أشكال، هى :

أ- منح " بيل " الفيدرالية Federal Pell Grants : وهى تمنح عادةً للطلاب بالمرحلة الجامعية الأولى، وهذه المنحة خلافًا للقرض ليس من الضرورى سدادها إلا فى ظروف معينة، وقيمتها متغيرة من سنة لأخرى، ولكن وصلت فى عام ٢٠١٦ إلى (٥٨١٥) دولار للطالب كحد أقصى، وتعتمد قيمة المنحة التى يتسلمها الطالب على :

- الحاجة المالية للطالب.
- نوع الدراسة (part-time/full-time)
- مدة الدراسة (عام دراسى كامل/فصل دراسى)

ولا يجوز للطالب الحصول على هذه المنحة من أكثر من جهة.

ب- منح الفرص التعليمية الإضافية الفيدرالية (FSEOG) :

وهى منح مقدمة لطلاب المرحلة الجامعية الأولى اللذين فى حاجة مالية استثنائية، بحيث لا يتم سدادها إلا فى ظروف خاصة، وتدار تلك المنح مباشرةً من قبل مكتب المساعدات المالية فى كل جامعة مشاركة، بحيث تتلقى كل جامعة قدرًا معينًا من أموال تلك المنح كل عام من مكتب المساعدات المالية بوزارة التعليم الأمريكية.

ويمكن للطالب أن يحصل على مبالغ مالية تتراوح ما بين (١٠٠) دولار إلى (٤٠٠٠) دولار سنويًا، اعتمادًا على حاجته المالية وكمية المساعدات الأخرى التى تحصل عليها وتوافر الأموال بالجامعة التى ينتمى إليها.

جـ- منحة التدريس Teach Grants (TEACH) : تصل قيمة هذه المنحة إلى (٤٠٠٠) دولار فى السنة للطلاب الذين يدرسون أو يخططون لاستكمال دراستهم من أجل العمل بمهنة التدريس، وفى حالة عدم استكمال الطالب لدراسته تتحول المنحة إلى قرض مباشر غير مدعوم، ويلتزم بسداد القرض بفوائده.

د- منح ضحايا العمليات العسكرية فى العراق وافغانستان : حيث تمنح تلك الأموال للطلاب الذين فقدوا آبائهم أثناء تأدية الخدمة العسكرية فى العراق أو أفغانستان وذلك للإنفاق على

مصاريف دراستهم فى الجامعة، وشرط أساسى للحصول عليها هو أن يكون سن الطالب أقل من (٢٤) سنة وقت وفاة الأب أو ولى الأمر، ويقدر الحد الأقصى لهذه المنحة بـ (٥٨١٥) دولار سنويًا مثل منحة بيل.

أما بالنسبة لإدارة أموال المنح والهبات فإن الجامعات الكبرى قامت بإنشاء إدارات متخصصة وشركات استثمارية مستقلة تناط بها مهمة اتخاذ القرارات التمويلية المتعلقة بإدارة أموال المنح والهبات الخيرية المقدمة لها.

أما بالنسبة للجامعات الصغيرة فإنها تستعين بإحدى اللجان الجامعية أو مجالس الأوصياء من أجل القيام بإدارة استثمارات منحها وأوقافها الخيرية، مع العلم بأنه لا توجد استراتيجية واحدة قابلة للتطبيق العملى فى كافة المؤسسات الجامعية الأمريكية، بل المهم هو تطبيق الاستراتيجية المناسبة لإدارة أموال المنح والتبرعات والأوقاف على نحو فعال ومسئول.

٥- الأوقاف كمصدر لتنمية الموارد المالية بالجامعات الامريكية :

تتوفر بالولايات المتحدة الأمريكية تجربة كبيرة فى هيكلة برامج الأوقاف، حيث تقدر قيمة الإيداعات الوقفية فى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بمليارات الدولارات، وقد سجلت أعلى وديعة وقفية فى عام ٢٠١٦ فى جامعة هارفارد بقيمة تزيد عن (٢٥) مليار دولار، تليها جامعة يال بقيمة تزيد عن (١٥) مليار دولار.

ويحكم إدارة الأوقاف الخيرية واستثمارها فى الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بالقانون الموحد للإدارة الحكيمة للصناديق المؤسسية " The Uniform Prudent Management of Institutional Funds Act " الذى صدر عام ٢٠٠٦ وتم تطبيقه من قبل الولايات المختلفة بعد ذلك، وتتبلور أهم ملامح هذا القانون فى السماح باستثمار الأموال الوقفية فى أى نوع من الأصول بدون تقييد، على أن تلتزم المؤسسات بتنويع الأصول التى تستثمر فيها، كما يسمح القانون بإنفاق إجمالى العائد من الأصول الوقفية، بما يعنى إنفاق الدخل المتولد من الاستثمار، بالإضافة إلى الزيادة فى رأس المال نتيجة ارتفاع قيمة الأصول، وذلك على أن يحكم المؤسسة فى تحديد قرارات إنفاقها السنوى سبعة معايير هى :

- المدة المحددة لاستمرار الصندوق الوقفى.
- هدف المؤسسة الخيرية وصندوقها الوقفى.
- الأحوال الاقتصادية العامة.
- أثر التضخم.
- العائد المتوقع المتولد من الدخل بالإضافة إلى الارتفاع فى قيمة الأصول.

– الإيرادات الأخرى للمؤسسة. – السياسة الاستثمارية للمؤسسة.

وتعد مؤسسة فورد Ford Foundation من أكبر المؤسسات الخيرية الأمريكية والتى وصلت قيمة أوقافها إلى أكثر من (١٠) مليار دولار فى عام ٢٠١٦، حيث تخصصت على مدار العقود السابقة فى تمويل الجامعات والبحث العلمى، فالعديد من منح المؤسسة استهدفت زيادة رواتب أساتذة الجامعات، وتمويل المنح الدراسية، والنهوض بالكفاءة البحثية للمراكز البحثية المتخصصة التابعة للجامعات، ومن خلال التمويل المباشر للمراكز البحثية المتخصصة، استطاعت مؤسسة فورد التأثير على المسارات البحثية لتلك المراكز، وتوجيهها إلى القضايا المهمة بحثيًا أو تلك التى تحظى باهتمام المؤسسة.

يتضح مما سبق اعتماد الكثير من الجامعات الأمريكية على عوائد استثمارات الأوقاف كأحد مصادر دخلها، بالإضافة إلى مصادرها الأخرى التى تشمل الدعم الحكومى من الحكومة الفيدرالية وكذلك حكومة الولاية، والرسوم الدراسية للطلاب، والتبرعات الخيرية التى تحصل عليها الجامعات من المؤسسات الخيرية والأفراد والشركات.

أوجه الاستفادة من خبرة الولايات المتحدة الأمريكية :

تميز تمويل التعليم الجامعى بالولايات المتحدة الأمريكية ببعض المميزات التى ساعدت على نمو موارده المالية وتطوير مؤسساته المختلفة، وفيما يلى أهم هذه المميزات :

- معظم الجامعات تحرص على امتلاك أوقاف لها وتنميتها وإدارتها بكفاءة لتوفير أعلى عائد منها لتمويل أنشطة الجامعة التعليمية والبحثية.
- إسناد إدارة الأوقاف لشركات أو إدارات متخصصة فى الاستثمار لضمان تحقيق الكفاءة فى الاستثمار وتحقيق أعلى عائد.
- الاهتمام بالتسويق لأوقاف الجامعة من خلال العديد من الأنشطة التسويقية على أرض الواقع أو عبر الإنترنت، وكذلك الاهتمام بالحفاظ على روابط الصلة بخريجى الجامعة حيث أنهم من أكبر الفئات تبرعًا لجامعاتهم.
- وجود قانون لتنظيم إدارة واستثمار الأوقاف، وهو قانون حديث موضوع وفقًا لمعايير الاستثمار الحديثة، حيث يتحدد من خلاله تنظيم إنشاء الوقف وكيفية إدارته واستثمار أمواله وكيفية ضمان كفاءته، والحد الأدنى لنسبة الإنفاق السنوية من إيرادات استثمار

الأوقاف لضمان عدم تضييع الناظر لمال الواقف وأدائه للرسالة التى أوقف الوقف من أجلها.

- تعتمد الجامعات الأمريكية فى الحصول على مواردها المالية على مصادر متعددة منها الرسوم الدراسية، والسندات التعليمية، والقروض الطلابية، وأموال الوقف والتبرعات والمنح والهبات، والضرائب التعليمية علاوة على التمويل الحكومى من الحكومة الفيدرالية وحكومة الولايات والحكومات المحلية.
- تتسم إدارة الجامعات والكليات الأمريكية باللامركزية والاستقلال المؤسسى إداريًا وماليًا وأكاديميًا.
- الشفافية فى إصدار البيانات والإحصاءات عن حجم الموارد المالية من قبل كل جامعة مما يساعد على دراسة تلك البيانات والإحصاءات والاستفادة من حجم الأصول المالية المتوفرة بكل جامعة واستثمارها.
- تمتلك الجامعات الأمريكية وتطبق آليات وممارسات فعالة فى الإشراف والرقابة على الموارد المالية بجميع كلياتها ومعاهدها ووحداتها الفرعية.
- بناء أنظمة للمعلومات تساعد إدارة الجامعات على اتخاذ القرارات التمويلية المناسبة، والخطط المستقبلية التنفيذية، وجدولة الموارد، والتأكيد على الشفافية والمحاسبية.
- تطبيق الإدارة الاستراتيجية لمواردها البشرية وإدارة الخدمات المختلفة.
- توفر الجامعات الأمريكية مناخًا محفزًا للاستثمار وضخ موارد مالية كبيرة فى صورة منح وتبرعات وهبات وأوقاف.
- تحصل الجامعات الأمريكية على الاعتمادات المالية الحكومية فى صورة إجمالى المبلغ المستحق، وتقوم الجامعة بتوزيعها على الأبواب المختلفة فى ضوء ما يتفق مع أهدافها واحتياجاتها، وبذلك يتحقق لدى الجامعة مرونة فى صرف واستخدام الأموال المخصصة لها.
- تعدد مصادر التمويل بالجامعات الأمريكية يتيح لها الاستقلال المالى ويبعدها عن خطر التدخل فى شئونها وبذلك تكون بعيدة عن الضغوط السياسية والأزمات الاقتصادية التى يمكن أن تتعرض لها الدولة.

- تعتمد الجامعات الأمريكية على لامركزية المسئولية الإدارية والمالية والذى يقوم على تقسيم الجامعة إلى عدد من الوحدات الأكاديمية التنفيذية المساندة تكون كل منها مسئولة عن توفير الموارد المالية الخاصة بها وعن إدارة نفقاتها، والحصول على مواردها المالية من مصادر متعددة، مما يسهل من الاستجابة السريعة لتلك الوحدات فى حل مشكلاتها وتلبية احتياجاتها المتغيرة.

٢- الآليات المقترحة

تهدف الآليات المقترحة إلى تنويع الموارد المالية بالتعليم الجامعى الحكومى فى مصر وسد احتياجاته المتعددة، والتى عجزت عن تلبيتها الموارد المالية المخصصة له من الموازنة العامة للدولة، وفيما يلى هذه الآليات :

١- فرض رسوم وضرائب خاصة بالتعليم الجامعى الحكومى، وذلك من خلال :

- تخصيص رسوم وضرائب للجامعات الحكومية مثل فرض ضريبة قومية لصالح الجامعات تشمل الرسوم الجمركية التى تفرض على سلع الترف المستوردة، وعلى استيراد السيارات الفارهة، وعلى السجائر والكحوليات.
- التوسع فى تطبيق طابع الخدمات التعليمية على بعض الخدمات غير التعليمية مثل استخراج شهادات الميلاد، وجوازات السفر، ورخص السيارات، ورخص المبانى والمحلات.
- تحصيل رسوم محددة من أرباح المؤسسات الصناعية والتجارية والاستثمارية والسياحية لصالح التعليم الجامعى الحكومى.

٢- مساهمات الوزارات والشركات والمؤسسات والبنوك فى تمويل التعليم الجامعى الحكومى، وذلك من خلال :

- تخصص الدولة بعض أراضيها للجامعات الحكومية لاستثمارها بما يدر عليها دخلًا ماليًا بالتعاون مع القطاع الخاص.
- أن تقوم القوات المسلحة المصرية ممثلة فى وزارة الدفاع بإنشاء بعض الجامعات الحكومية فى الأماكن النائية والحدودية بتمويل مشترك بينها وبين الحكومة والقطاع الخاص على أن تكون خاضعة لإشراف وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات.
- تقوم بعض الشركات بتمويل بعض البرامج التعليمية وتوفير الأجهزة التعليمية على أن تقوم الدولة بإعفاء تلك الشركات من بعض الضرائب المفروضة عليها.

- تخصيص نسبة (١%) من أرباح البنوك الوطنية والبنوك الاستثمارية لصالح الجامعات الحكومية.

٣- تبنى الدولة لأنماط جديدة من التعليم الجامعى تسهم فى توليد موارد مالية للجامعات الحكومية، وذلك من خلال :

- تعلن كل جامعة عن نفسها وعن التخصصات المتاحة لديها عبر شبكة الإنترنت.
- توفير أسباب جذب الطلاب للدراسة بالجامعات الحكومية فى مرحلة البكالوريوس والليسانس والدراسات العليا.
- تسويق خدمات التعليم الجامعى لاجتذاب الطلاب الوافدين وتسهيل إجراءات تسجيلهم فى الجامعات وإقامتهم، بالإضافة إلى التوسع فى البرامج المختلفة المقدمة لهم.
- الإعلان عن الدراسة بالجامعات الحكومية فى السفارات والملحقيات المختلفة فى مصر.

٤- تحويل بعض الوحدات الأكاديمية بالجامعة إلى وحدات إنتاجية، وذلك من خلال :

- قيام الجامعة بإقامة بعض المشروعات الاستثمارية توفر لها موارد مالية، كالتوسع فى مزارع كليات الزراعة والطب البيطرى وغيرها.
- تقديم بعض الخدمات الجامعية مثل تعليم اللغات والحاسب الآلى ودورات التنمية البشرية وبعض الدورات التخصصية وتخصيص عائدها للجامعة.
- تفعيل الوحدات ذات الطابع الخاص لتقديم تلك الخدمات، وتحويلها إلى مراكز إنتاجية فعلية.
- الإعلان والترويج عن المنتجات والخدمات التى تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص داخل وخارج الجامعة.
- تنظيم مؤتمرات وورش عمل لتبادل الخبرات بين الوحدات ذات الطابع الخاص على مستوى الجامعات الحكومية.

٥- استخدام آليات التمويل الاستثمارى الحديثة فى الجامعات الحكومية، عن طريق :

- تطبيق قروض تمويل الإنفاق الرأسمالى، حيث تعتمد هذه الفكرة على أنه فى موازنة الجامعات الحكومية لا تخصص أية أموال لإنشاء الأصول الرأسمالية ويتم إلغاء الاعتمادات الخاصة بالإنفاق الرأسمالى من الباب السادس فى موازنة الجامعات، ويتم استبدال ذلك بنظام جديد يسمى قرض تمويل الإنفاق الرأسمالى بحيث أى جامعة تريد أن تنشئ أو تشترى أصلًا ثابتًا يتوجب عليها تمويله من خلال قرض لتمويل الأصول الرأسمالية، ويجب أن تدفع فائدة على

هذا القرض، وأن تسدد هذا القرض إلى وزارة المالية من خلال أقساط الإهلاك الخاصة بهذا الأصل التى تحصل عليها الجامعة ضمن الاعتمادات السنوية الخاصة بها، وبتطبيق هذا النظام يكون قد تم إلغاء فكرة أن أصول الدولة سلعة حرة أو مجانية يساء استخدامها ومن ثم يجب على كل جامعة حكومية أن تفكر مليًا قبل طلب أى أصل رأسمالى.

- المشاركة بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، فعلى سبيل المثال، يمكن تفعيل تلك الشراكة فى تصميم وبناء مستشفيات جامعية وتمويلها وتجهيزها وصيانتها وإمدادها بالخدمات المختلفة من خلال مناقصات تطرحها الجامعات، وفى إطار هذه الشراكة ستتسلم الشركات المسئولة عن التنفيذ دفعات ربع سنوية مقابل إتاحة الخدمة طوال فترة التعاقد مع الجامعة (٢٠ عامًا متضمنة عامين للإنشاء) على أن تغطى هذه الدفعات استهلاك التكاليف الرأسمالية والصيانة والخدمات الأخرى التى تقدمها تلك الشركات، وفى نهاية مدة العقد البالغة ٢٠ عامًا سيقوم مقدم الخدمة (الشركة) بتسليم المستشفيات إلى الجامعة فى حالة جيدة بعد إعادة تأهيلها وفقًا للشروط الواردة فى العقد بدون أى مقابل مادى.
- تفعيل صناديق الاستثمار الجامعية، حيث يتم تخصيص مبلغ معين من الموازنة السنوية للجامعة ليوضع فى صندوق يطلق عليه " صندوق الاستثمار " – على غرار صندوق تحيا مصر– كما أن الحكومة يمكن أن تدعم هذا الصندوق بمبالغ من أرباح مؤسساتها المختلفة، هذا فضلًا عن إمكانية دعم البنوك التجارية لهذا الصندوق بمبالغ من أرباحها السنوية، بالإضافة إلى التبرعات، فيتجمع رأس مال فى الصندوق يمكن استثماره عن طريق شراء وبيع السندات والأسهم التى يتم تداولها فى السوق، وكذلك شراء الأراضى والعقارات وإنشاء الجمعيات التجارية وتأجيرها وغير ذلك من مجالات الاستثمار المختلفة.

٦– توجيه البحوث الجامعية لخدمة قطاعات العمل والإنتاج فى المجتمع، من خلال :

- تطرح الجامعات الحكومية بحوثها العلمية للتطبيق الفعلى من خلال اتباع سياسة تسويقية محكمة تتولاها مؤسسات متخصصة تكون تابعة للجامعة.
- أن يتم تدعيم البحث العلمى المكلف باتمامه الجامعة من جهة حكومية وأخرى خاصة لصالح مؤسسات معينة كطرف ثالث مستفيد.

- تفعيل دور قاعدة بيانات اتحاد المكتبات المصرية على شبكة الإنترنت لتتضمن كل البحوث التى تمت فى الجامعات فى كل الكليات وكل التخصصات، على أن تتاح خدمة تحميل النص الكامل لهذه البحوث للباحثين والأفراد مقابل مبالغ مالية تستفيد منها الجامعات وأصحاب البحوث أنفسهم.

٧- تفعيل دور الجامعات كمراكز استشارية، من خلال :

- إنشاء مركز بكل جامعة للتدريب والاستشارات يكون هدفه استثمار الأصول الفكرية وتسويق منتجات الجامعة بما يحقق تدفقات تمويلية مناسبة لها.
- الإعلان عن الخدمات الاستشارية التى تقدمها الجامعات الحكومية خارج أسوارها.
- توفير الخبراء فى التخصصات المختلفة ممن يملكون القدرة على تقديم الخدمات الاستشارية على أعلى مستوى من الأداء والجودة.

٨- استثمار أملاك الجامعات الحكومية المادية والمالية، وذلك عن طريق :

- الإعلان عن الخدمات التى تقدمها مطابع الجامعة للجمهور مع عرض أسعار جاذبة لهم.
- أن تكون الجامعة هى المسئولة عن طباعة وتوزيع الكتاب الجامعى بحيث تكون العلاقة المباشرة بين الطالب والجامعة وليست بين الطالب وعضو هيئة التدريس.
- تأجير الملاعب الرياضية للشركات والمؤسسات لإقامة المسابقات أو البطولات الرياضية والاحتفاءات أو للتدريبات الرياضية وغيرها.
- أن يكون لكل جامعة عدد من الفرق الرياضية فى الألعاب المختلفة تمثلها فى المحافل الرياضية المحلية والدولية بحيث تكون هذه الفرق مصدر دخل مالى للجامعات.
- استخدام الساحات كمواقف للسيارات واستضافة المعارض المختلفة بمقابل مادى.
- الاستفادة من المدرجات والقاعات والمسارح الجامعية لإقامة بعض الفعاليات والمؤتمرات وعرض منتجات شركات القطاع الخاص وغيرها من أجل الحصول على موارد مالية تدعم العملية التعليمية.
- الاستفادة من الطرقات والساحات وأسوار الجامعات وجميع مداخلها ومخارجها وسيارات النقل التابعة للجامعة للترويج الإعلانى للشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.
- الاستفادة من الأراضى المخصصة للجامعة فى بناء مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية عالية.

- بيع براءات الاختراع التى تم التوصل إليها فى الجامعات بمقابل مادى مناسب للشركات والهيئات المختلفة.
- إنشاء مدارس جامعية على غرار المستشفيات الجامعية على أراضى الجامعات الحكومية بحيث تقوم الجامعة بتمويلها وتجهيزها بالمشاركة مع القطاع الخاص، وتكون الدراسة فيها بمصروفات وبأسعار تنافسية توجه لدعم أنشطة الجامعة.

٩- تطوير الوحدات ذات الطابع الخاص والتوسع فى إنشاء وحدات جديدة كأحد الأساليب المهمة للتمويل الذاتى للجامعات، وذلك من خلال :

- تسويق الخدمات والمنتجات التى تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص محليًا وعالميًا والمشاركة فى تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها.
- أن يكون هناك جهاز إدارى وفنى مستقل لهذه الوحدات يكون مسئولًا ومتخصصًا فى الإدارة والتخطيط وأن يكون متفرغًا تمامًا لإدارة هذه الوحدات.
- أن يتم الإعلان عن منتجات وخدمات تلك الوحدات بأساليب مختلفة عن طريق الإعلان الإليكترونى والقنوات التلفزيونية والإذاعة والصحف المختلفة وغيرها.
- تصميم نظم محاسبية سليمة من شأنها حصر جميع العمليات المالية لتلك الوحدات من تحصيل وصرف، مع وجود أنظمة للرقابة الداخلية بالوحدات الحسابية التى تدير تلك الحسابات مما يحد من إهدار أموالها والاستيلاء عليها باعتبارها أموال عامة.
- ضم حسابات الصناديق والوحدات ذات الطابع الخاص بالحساب الموحد بالبنك المركزى بالموازنة العامة للدولة لتكون الوعاء الوحيد للمالية العامة بمصر إعمالًا لمبدأ شمولية وعمومية الموازنة العامة للدولة وفقًا لنصوص قانون الموازنة العامة للدولة، وبالتالى يساهم ضم هذه الحسابات إلى موازنة الدولة فى وضع حد أقصى للأجور من خلال الحد من إسراف الحسابات الخاصة فى تمويل الأجور الأساسية والمتغيرة وذلك لتحقيق توزيع عادل للنفقة بما يضمن التنمية والعدالة الاجتماعية والسلام الاجتماعى لأفراد المجتمع.

١٠- تفعيل دور الجامعات كمراكز للتدريب والتعليم، عن طريق :

- قيام الجامعات الحكومية بتقديم برامج تدريبية عملية منظمة ومستمرة منهجية معتمدة ومتخصصة حسب طلب سوق العمل والتسويق لها مقابل موارد مالية تحصل عليها نظير تقديم هذه البرامج.

- إعداد برامج تدريبية وتأهيلية ميدانية بناًء على طلب من جهة رسمية مثل وزارة القوى العاملة والاتحاد العام لعمال مصر، أو اتحاد البنوك والنقابات ....إلخ.

١١- إحداث شراكة بين الجامعات الحكومية وبين الشركات المختلفة لإجراء البحوث العلمية التعاقدية، من خلال :

- معرفة احتياجات هذه الشركات من الأبحاث والمبتكرات لتقوم الجامعات بتوفيرها.
- تسويق البحوث العلمية التى تنتجها الجامعات بما يحقق عائدًا ماليًا مناسبًا تستفيد به الجامعات.
- توفير فرص التدريب المهنى المستمر لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.
- تشجيع رجال الأعمال على إنشاء مؤسسات تتنافس فيما بينها على تقديم خدمات تعليمية متميزة للجامعات الحكومية، وتتوجه فى نفس الوقت لتلبية الأغراض الأساسية لخطط ومتطلبات التنمية.

١٢- تفعيل المشاركة الشعبية فى الحصول على الهبات والتبرعات كمصدر من مصادر تمويل الجامعات الحكومية، من خلال :

- تمكين الجامعات من قبول التبرعات والهبات وغيرها فى إطار قانونى، وتشجيع الفئات المختلفة على المساهمة فى دعم وتمويل التعليم الجامعى من خلال إصدار تشريع يسمح بمساهمة الفئات المستفيدة من التعليم الجامعى فى تمويله مستقبلًا.
- تطوير دور الإعلام المرئى والمسموع فى تحفيز الأفراد والمؤسسات على تمويل التعليم الجامعى بوصفه أحد الالتزامات القومية المهمة التى تؤكد الانتماء للمجتمع والمساهمة فى تطويره، ويدخل فى ذلك دور المؤسسات الدينية فى تشجيع توجيه جزء من أموال الزكاة فى توفير فرص التعليم.
- توجيه حملات من قبل الجامعة لنشر ثقافة التبرع وإيقاظه عند الأفراد القادرين ماديًا ومؤسسات المجتمع المختلفة.

١٣- الاعتماد على الأوقاف كمصدر لتمويل الجامعات الحكومية، عن طريق :

- إنشاء صندوق وقف جماعى لكل جامعة حكومية يدار على أسس تجارية برأسمال مصرح به مقداره (٥٠٠) مليون جنيه مصرى، ويتم طرح الاكتتاب فى الجامعة على المصارف والبنوك وشركات الاستثمار وشركات التأمين كفرصة استثمارية تنموية وعلى عموم الجمهور على

سبيل الوقف، وتحول نصف أرباح الصندوق القابلة للتوزيع على المساهمين فيها كفرصة استثمارية، ولهم التنازل عنها، ويستخدم النصف الآخر فى دفع تكاليف الخدمات التعليمية التى تقدمها الجامعة لغير القادرين على الدفع من الطلاب، ويكون للصندوق مجلس إدارة يتولى الإشراف على أعماله، ويتم انتخابه من بين أعضاء الجمعية العمومية التى تتكون من سائر الواقفين والموقوف عليهم أو من ينيبون عنهم.

- استخدام وسائل الإعلام والجامعات ووزارة الأوقاف ورجال الدين ووسائل التواصل الاجتماعى لبيان أن الوقف لا يقتصر على دور العبادة فقط، وإنما يرتبط بالتعليم بمراحله المختلفة.

١٤- تفعيل دور جمعيات الخريجين كأحد صور المشاركة المجتمعية فى تمويل الجامعات الحكومية، وذلك من خلال :

- إنشاء إدارة متخصصة لمتابعة شئون الخريجين ودعوتهم للتواصل وتقديم الدعم المادى للجامعة، وتقديم خبراتهم وأفكارهم لخدمة الجامعات فى المجالات المختلفة.
- إنشاء صندوق يسمى بـ " جمعيات أصدقاء الجامعة " يضم فى عضويته بعضًا من خريجيها الذين يعملون فى مواقع اقتصادية أو سياسية مرموقة ودعوتهم لزيارة جامعتهم التى تخرجوا منها ودعمها بشكل مستمر.
- التواصل مع خريجى الجامعات الحكومية العاملين فى الخارج وحثهم على تقديم دعم مادى لجامعتهم التى تخرجوا منها كنوع من الوفاء ورد الجميل للجامعة التى ساهمت فى إعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل.

١٥- تفعيل الرسوم الدراسية كمصدر من مصادر تمويل التعليم الجامعى، من خلال :

- إعادة النظر فى تسعير الخدمات غير التعليمية التى تقدمها الجامعات الحكومية لطلابها بالمجان أو مقابل رسوم مدعمة، كما هو الحال بالنسبة لخدمات القبول والتسجيل واستخراج الوثائق التعليمية، وكذلك خدمات الإسكان والتغذية بالمدن الجامعية ....إلخ.
- زيادة الرسوم الدراسية وتحديد قيمتها وفقًا للمؤهل الذى سيحصل عليه الطالب.
- يتحمل الطالب (٧٥)% من التكلفة الفعلية للدراسة فى حالة بقائه للإعادة مرة واحدة، مع مراعاة ظروف الطلاب غير القادرين.
- يتحمل الطالب تكلفة تعليمه كاملة عند البقاء للإعادة أكثر من مرة، مع مراعاة الظروف الاقتصادية للطلاب الفقراء التى قد تكون هى سبب الرسوب.

- يتحمل طالب الدراسات العليا التكلفة الكلية للتعليم، مع استثناء الذين يعملون كباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث.

١٦- تطبيق نظام الوديعة الدوارة كمصدر للموارد المالية الإضافية، من خلال :

- إيداع الطالب الملتحق لأول مرة بالكلية مبلغًا محددًا من المال فى حساب لصالح الجامعة أو الكلية بدون فوائد، بحيث يسترد هذا المبلغ كاملًا عند تخرجه على دفعة واحدة أو على أقساط من خلال ودائع الطلاب فى الدفعات التالية، وبذلك يكون لدى الجامعة/ الكلية رصيد دوار سنويًا تقوم من خلاله بالعديد من الاستثمارات والمشاريع الإنتاجية التي تدر ربحًا ودخلًا إضافيًا يعمل على تطوير جميع مدخلات العملية التعليمية، وفى المقابل سيحصل الطالب على تعليم جيد ويسترد ما دفعه كاملًا وفى نفس الوقت نكون قد أبقينا على مجانية التعليم.
  - يمكن تطبيق هذا الأمر على طلاب الدراسات العليا ويكون بزيادة قيمة الوديعة عن الطلاب العاديين.
  - يستلزم تطبيق هذا النظام إنشاء وحدة متخصصة بالجامعة / الكلية لإدارة تلك الأموال وتستهدف زيادة الموارد الذاتية للجامعة / الكلية.
  - يمكن تطبيق هذه التجربة على إحدى الجامعات الحكومية كنموذج وتعميمها إذا نجحت على باقى الجامعات المختلفة.
  - هذا النظام قد يسهم في حل جزء من مشكلات تمويل التعليم الجامعي ويخفف العبء قليلاً عن كاهل الدولة في هذا الشأن.

١٧- تفعيل المنح التعليمية كمصدر للموارد المالية الإضافية، وذلك من خلال :

- قيام الحكومة بتوفير عدد من المنح التعليمية لطلاب الجامعات بالتخصصات النادرة.
- تقديم المنح للطلاب الناجحين من الأسر ذات الدخل المنخفض.
- تقديم المنح التعليمية للطلاب المتميزين.
- تحديد حد أدنى للمنحة المقدمة للطالب.

١٨- تفعيل القروض الطلابية كمصدر للموارد المالية الإضافية، عن طريق :

- إنشاء صندوق قروض للطلاب غير القادرين بالجامعة لمساعدتهم على تغطية نفقاتهم المعيشية والدراسية.
- أن تكون القروض ميسرة فى السداد وأن يكون هناك فترة سماح قبل البدء فى السداد.

- تأجيل سداد القروض للخريجين إذا كانوا مرضى أو عاطلين، أو هبط دخلهم إلى مستوى منخفض جدًا.
- يبدأ رد القرض بعد حصول الخريج على وظيفة بوقت كاف وبنسبة لا تزيد عن ١٠% من المرتب.
- توفير امتيازات أفضل عند رد القرض مثل طول فترة السداد لبعض التخصصات التى تتطلبها خطط التنمية أو للطلاب المتميزين وللعاملين فى أماكن نائية.

١٩- تفعيل الكوبونات التعليمية كمصدر للموارد المالية الإضافية، من خلال :

- تقديم الكوبونات التعليمية للطلاب غير القادرين على تحمل دراستهم الجامعية فقط.
- اقتصار تقديم الكوبونات التعليمية فى جميع الأحوال على الطلاب الناجحين فقط.
- تكون قيمة الكوبون التعليمى كافية لتعليم الطالب بالجامعة.
- توفير الكوبونات التعليمية للطلاب وعليهم اختيار الجامعات التى تناسبهم للدراسة فيها.

قائمة المراجع

(١) أحمد حسين الصغير : التعليم الجامعى فى الوطن العربى" تحديات الواقع ورؤى المستقبل "، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٥.

(٢) خالد شرف سعدان الحكيمي : تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي الحكومي في الجمهورية اليمنية " الواقع وتطلعات المستقبل "، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

(٣) خالد منصور غريب : استراتيجية مقترحة لتنويع أساليب تمويل التعليم الجامعى الحكومي فى مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١١.

(٤) زينب توفيق السيد عليوة : المصادر المكملة لتمويل التعليم الجامعى الحكومى فى الوطن العربى، بحث مقدم إلى المؤتمر القومى السنوى الثالث عشر (العربي الخامس) لمركز تطوير التعليم الجامعى "الجامعات العربية فى القرن الحادى والعشرين :الواقع والرؤى"، فى الفترة من ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠٠٦، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس.

(٥) السيد محمد أحمد ناس، سيد سالم موسى : مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية بالزقازيق، العدد (٤٦)، يناير ٢٠٠٤.

(٦) عبد الرحمن بن أحمد صائغ : تمويل التعليم الجامعى فى المملكة العربية السعودية "أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة"، المؤتمر العلمى المصاحب للدورة (٣٣) لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، ١٧-١٩ إبريل ٢٠٠٠.

(٧) عبد الغنى عبود، جابر عبد الحميد : الإدارة الجامعية فى الوطن العربى " دراسات فى التربية المقارنة والإدارة التعليمية " ، دار الفكر العربى، القاهرة، ٢٠٠١.

(٨) عبد القادر بن ناصر عبد الرحمن العبيكان : التأمين التعاونى التعليمى "تصور مقترح لاستثمار التأمينات فى تمويل التعليم العالى السعودى"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، ٢٠١٢.

(٩) عبد الله عبد العزيز السهلاوى : الاتجاهات حول الإنفاق على التعليم العالى والحوار المطلوب، المجلة التربوية، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت، المجلد (١٤)، العدد (٥٦)، ٢٠٠٠.

(١٠) عصام جمال سليم : المشاركة الأهلية فى تمويل التعليم الجامعى بمصر : رؤية استشرافية فى ضوء الاتجاهات العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠١٠.

(١١) عقيل محمود محمود الرفاعى : استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم العام والإنفاق عليه فى مصر فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، بحث مقدم إلى المؤتمر القومى السنوى الثانى عشر بعنوان : " تطوير أداء الجامعات العربية فى ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد "، مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس، فى الفترة من ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٥.

(١٢) مجلس السكان الدولى : التعليم العالى فى مصر " هل تؤدى المجانية إلى تكافؤ الفرص؟ "، تحرير أسماء البدوى، القاهرة، ٢٠١٢، متاح على www.popcouncil.org/AccessHigherEgypt ، تاريخ الزيارة ٢٠١٥/٦/١٢.

(١٣) مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، قطاع المتابعة الخارجية : تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية فى مرحلة التعليم الجامعى والعالى، سبتمبر ٢٠٠٥.

(١٤) محمد عبد السلام حامد، وآخرون : تمويل التعليم الجامعى واتجاهاته المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨.

(١٥) محمد على عزب : تمويل التعليم الجامعى فى مصر وملامح الأزمة وسبل المواجهة " دراسة مستقبلية "، مجلة كلية التربية بالزقازيق، الجزء (١)، العدد (٦٣)، إبريل ٢٠٠٩.

(١٦) محمد غانم : الدور التنموى للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدى، مجلة اتحاد الجامعات العربية، أمانة اتحاد الجامعات العربية، عمان، العدد (٣)، ٢٠٠٠.

(١٧) مراد صالح زيدان : تمويل التعليم العام فى مصر فى ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، مجلة التربية والتنمية، مركز التنمية البشرية والمعلومات، العدد (٢٠)، ٢٠٠٠.

(١٨) معين حسن عبدالرحمن جبر : نموذج مقترح لتمويل التعليم العالى فى فلسطين من وجهة نظر أعضاء المجلس التشريعى الفلسطينى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٢.

(١٩) وفاء محمد عون :تصور مقترح لنمط تمويل التعليم العالى الأهلى السعودى، ندوة التعليم العالى الأهلى، فبراير ٢٠٠١.

(٢٠) يونس حسن عقل : تنمية الموارد المالية للجامعات الحكومية المصرية بالتطبيق على جامعة حلوان، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، مركز البحوث والدراسات الصينية المصرية، مجلد (٢)، العدد (٢)، إبريل ٢٠١٣.

(21) Alper Goksu, Gonca Gungor Goksub : A Comparative Analysis of Higher Education Financing in Different Countries, Elsevier, Procedia Economics and Finance, Vol. (26), 2015.

(22) Arthur Hauptman: How Should American Higher Education Be Financed in the Future ? ,2000.
http://www.worldbank.org/education/Tertiary/bcspeech.htm

(23) Colleen,O. : White House Imposes New Limits on Overhead Rate for Federally Financed at Universities Chronicle of Higher Education, Vol.(38), No.(7), Washington, D.C, 1999.

(24) Commonfund Institute : Principles of Endowment Management " The Seven Key Issues Facing Trustees and Financial Officers ", U.S.A, 2001, http://docplayer.net/8119747

(25) Eicher, Jean-Claude & Chevaillier : Rethinking the Financing of Post-Compulsory Education, Higher Education in Europe, Vol.(5),No.(2), 2002.

(26) Elaine El- Khawas : Accreditation in The U.S.A Origins " Developments and Future Prospects, UNESCO, Paris, 2001.

(27) Ford Foundation : Endowment, http://www.fordfoundation.org

(28) HighamJ.Russell : Explaining Trends in Interstate Higher Education Finance From 1977 To 1996, Unpublished Doctoral Disseration, Illinois State University, Int., Vol.58, No.7, 1997.

(29) John E, Lansen : Modern Advanced Accounting, Mc Graw-Hill, Boston, 2000.

(30) Jongbloed, Ben & Jos Koelman : Vouchers for Higher Education, A Survey of The Literature Commissioned by The Hong Kong University Grants Committee, Center for Higher Education Policy Studies, University of Twente, Enschede, 2000.

(31) Miller,George : Tuition Continues to Rise but Patterns Vary by Institution Type " Enrollment and Educational Expenditures ", Report to The Chairman, Committee on Education and Labor, House of Representatives, United States Government Accountability Office GAO, Washington,DC,November 2007.
(32) National Association of College and University Business Officers (NACUBO) : Endowment Management, NACUBO on College and University Endowment, August 2013, www.Nacubo.org/Business_and_Policy_Area/Endowment_Management.html
(33) Odebiyi A.&Aina Olabisi : Alternative Modes of Financing Higher Education in Nigeria and Implication for University Governance, 2007.
(34) Peter Tulip : Financing Higher Education in the United States, OECD, Paris, 2007.
(35) Russell Highan : Financing Higher Education in the New Century, Higher Education Quarterly , Vol.(58), No.(9), Sep. 2003.
(36) Salmi, Jamil & Arthur Hauptiman M. : Innovation in Tertiary Education Financing " A Comparative Evaluation of Allocation Mechanisms ", World Bank, Education Working Paper Series, No.(4), Washington, D.C, September 2006.
(37) The Allen Consulting Group : Philanthropy in Australian's Higher Education System, Final Report to Universities Australian on Behalf of The Business, Industry, and Higher Education Collaboration Council, Melbourne May,2007.
(38) The Economist : American Universities Represent Declining Value of Money to Their Studentes, 2012.
(39) The PEW Charitabe Trusts, Research & Analysis: Federal and State Funding of Higher Education " A Changing Landscape ", Fiscal Federalism Initiative, June 2015, www.pewtrusts.com
(40) Thomas R.Wolanin : Financing Higher Education in the United States " An Overview ", International Higher Education, The Boston College Center for International Higher Education, No.(19), https://ejournals.bc.edu
(41) USA.gov : Financial Aid for Students,Federal Student Financial Aid (FAFSA), http://www.usa.gov/financial-aid